

على طريق الإبداع والتقدم

عمد أباالكوف*

وغيرها من المنجزات، كما أن شعب تركمانستان أصبح ينعم منذ فترة طويلة بخدمات مجانية في مجالات الغاز والوقود والكهرباء والماء بالإضافة إلى الإسكان بأجور رمزية فضلاً عن انخفاض أسعار الخبز وخدمات المرافق العامة.

في الوقت الحالي تنتج الدولة سنوياً ما يتراوح بين ٧٠ و ٨٠ بليون متر مكعب من الغاز و ١٠ ملايين طن من النفط وأكثر من ١.٥ مليون طن من الفحم و مليون إلى مليون ونصف المليون طن من القطن.

وحظي قطاع النفط والغاز بالأولوية في اقتصادنا، ويمضي العمل فيه بصورة ماثونة ومثمرة وفعالة. ولأجل التصدي لتحديات تحسين الأليات المؤسسية في تركمانستان تم تبني مفهوم تطوير صناعة النفط والغاز خلال الفترة حتى عام ٢٠٣٠م حيث يحتفل الهدف النهائي للبرنامج في رفع إنتاج النفط والغاز بحيث يصل إلى ٣٥٠ بليون متر و ١١٠ أطنان مكعبة لكل منهما على التوالي في العام الواحد مما يسمح بمقابلة احتياجات سوق الطاقة العالمي في الوقت المطلوب وبالكفاءة اللازمة.

وتحتل تركمانستان موقعاً مرموقاً في نظام الطاقة العالمي بصفتها إحدى الدول الرئيسة المنتجة للنفط والغاز. وفي هذا السياق تتخذ تركمانستان موقفاً يتسم بدرجة عالية من الشعور بالمسؤولية لأجل تطوير التعاون الدولي على أساس خدمة مصالحها الوطنية وتلبية احتياجات شركائها العالميين. وعليه فإن سياستها في هذا الصدد قد استهدفت تنوع إمدادات المواد الكاربوهيدراتية الهيدروكربونية الأولية لضمان الأمن للطاقة بحسبانها عنصراً مهماً وذلك بتوجيه من فخامة الرئيس قربان قولوي بيردي محمدوف.

في هذا الصدد وبشأنه على اقتراح رئيس جمهورية تركمانستان في الجلسة ٦٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة اعتمد قرار الأمم المتحدة بشأن أمن نقل الطاقة ودورها في ضمان استقرار التنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

وبعد ذلك ووجه فخامة رئيس تركمانستان في الجلسة ٦٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة تشكيل مجموعة الخبراء لإعداد أوراق القانون الدولي حول نقل الطاقة وذلك بحسب مصالح الدول والمنظمات لنقل الطاقة والتي وجدت دعماً واسعاً من أعضاء الدول في الأمم المتحدة.

وتولي تركمانستان اهتماماً بالغاً بالسياحة. ففي عام ٢٠٠٧م أطلقت الدولة مشروعاً وطنياً ضخماً تحت مسمى «أفان» بخصوص إنشاء مرافق سياحية في منطقة بحر قزوين التي تعد من أكبر مناطق السياحة والترفيه على مستوى العالم وتعمل بها حالياً شركات من عشرين دولة، بما في ذلك شركة للمناخ السعودي «مجموعة تدميات».

وفي افتتاح فنادق جديدة في يوم ٩ من شهر أكتوبر ٢٠٠٩م قدمت الشركة «مجموعة تدميات» مشروعاً كبيراً للاستثمار الذي يضم عدداً من المرافق السياحية، بما في ذلك المرافق الرياضية: مضمار السباق، وأثنان من دورات الغولف... إلخ. وقد حرصت تركمانستان على أن تلعب دور الشريك السياسي والاقتصادي الذي يمكن الاعتماد عليه والوثوق به وذلك وفقاً لفهم واضح للارتباط الذي لا فكاك منه بين المشاريع

في هذا العام يحتفل شعب تركمانستان بالذكرى السنوية الثامنة عشرة لاستقلال بلاده، حيث تحقق

في اليوم السابع والعشرين من شهر أكتوبر لعام ١٩٩١م، حلم طاملاً ظل يراود أهالي تركمانستان جيلاً إثر جيل لأجل الحرية والاستقلال، ففي ذلك اليوم أصبحت تركمانستان دولة ديمقراطية ذات سيادة.

والإصلاحات التي تجري حالياً على قدم وساق وتتم على نطاق واسع في المجالات القانونية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإنسانية تحت قيادة فخامة الرئيس قربان قولوي بيردي محمدوف ما يدل على أن تركمانستان تتقف تماماً على مشارف جولة جيدة من التنمية الاجتماعية.

تقوم السياسة الخارجية لبلادنا على أساس السلم والمساواة واحترام سيادة الدول وحقها في اتخاذ مسارها التنموي الخاص بها. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى نفوذ تركمانستان وتأثيرها على الصعيد الدولي، كما أدى إلى دعم توجهاتها من قبل المجتمع الدولي، وبصفة خاصة من قبل منظمة الأمم المتحدة. ومع مرور الوقت ثبتت صحة وسلامة الخيار الذي اتخذته بولتتا - ذلك أنه وعلى مدار ١٨ عاماً من التعاون الفعال مع الأمم المتحدة تمكنت تركمانستان من أن تتبوأ موقعها في النظام الدولي كما أنها ومن خلال التفاعل مع المجتمع الدولي اكتسبت خبرة واسعة في بناء العلاقات التي تقوم على أساس التناغم والاستجمام والمساواة والاحترام مع الدول الأخرى. ومما يعزز ذلك أن البلاد المتحدة تبنت بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٩٥م قراراً بشأن الحياض الدائم الراسخ لسياستها الخارجية فضلاً عن إسهامه في تحديد ضوابط سياستنا الداخلية.

إن التعاون مع الأمم المتحدة يمثل عاملاً حاسماً في سياستنا الخارجية. وفي هذا السياق يجمل التنويه بأن تركمانستان شهدت في اليوم العاشر من شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٧م افتتاح مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية بمنطقة آسيا الوسطى، حيث يعد بمثابة خطوة نوعية جديدة في بلادنا ولدى جيراننا لترسيخ دعائم السلام والاستقرار في المنطقة.

ونتيجة للإصلاح التدريجي خلال فترة الثمانية عشر عاماً الماضية منذ الاستقلال، تعزز الوضع الاقتصادي للبلاد بصورة ملحوظة. فقد تم خلال تلك الفترة حل العديد من المسئلة وتحديداً في مجال الاستقلال والأمن الغذائي وإيجاد هيكل الإدارة العامة المتكاملة.

لقد تم تأسيس آلاف الشركات والجامعات والمسارح والمدارس والمستشفيات ورياض الأطفال ومشاريع الإسكان

الاستثمارية الضخمة وأمن المنطقة — واستقرارها. وقد تجسد ذلك في المقام الأول في الإدارة السياسية لقيادة الدولة وإدراكها للأهمية القصوى للسياسة الاستثمارية الناجحة ودورها في تحديث الدولة والارتقاء بها. ولكي تكون الدولة جاذبة للاستثمارات لا بد من توفر عوامل من قبيل الاستقرار السياسي المستديم ، والنمو الاقتصادي المتطرد ، وأسعار صرف العملة المحلية فضلاً عن وجود قاعدة صلبة من الموارد اللازمة. وقد توفرت جميع العناصر المتقدم ذكرها في عشق آباد لإيجاد بيئة مريحة للمستثمرين من حيث السكن والعمل. كما تم توفير ذلك في المدن الأخرى التي تشهد تحديثاً مستمراً لمشاريع البنى التحتية المتقدمة بما في ذلك الفنادق الفخمة ووسائل الاتصالات الحديثة والشوارع الجديدة وسبل النقل والمراكز الطبية.

وفوق هذا وذلك تشهد تركمانستان تطوراً مستمراً لأطرها القانونية في جميع مجالات النشاط الاقتصادي الخارجي، ففي هذا السياق تم سن عدد من القوانين وتطوير العيود منها بمشاركة مباشرة من قبل برامج العون الدولي المطروحة من قبل الإتحاد الأوروبي.

وتكفل الدولة حرية مزاولة النشاط الاقتصادي من قبل جميع الشركات والمؤسسات المختصة والمهتمة وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية في تركمانستان وعلى أساس بعيد المدى كما أن الدولة تنقل أيضاً بحماية مصالح المستثمرين الأجانب والذين توفر لهم الدولة أفضل سبل الراحة والظروف الملائمة لكي يمارسوا نشاطهم الاستثماري وذلك بمعاملة حقوق الملكية للمستثمرين الأجانب على قدم المساواة مع المستثمرين المحليين بالإضافة إلى أنظمة الضرائب والجمارك التفضيلية. ومنذ استقلال تركمانستان نشأت علاقات ودية بينها وبين المملكة تميزت بالثقة المتبادلة والنجاح الذي يظهر علاقة الصداقة والفهم العميق بين قادة البلدين.

وقد كانت زيارة وزير الخارجية السعودي صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل إلى عشق آباد في ٢٢ فبراير ١٩٩٢م الخطوة الأولى نحو إقامة علاقات ثنائية بين المملكة وتركمانستان. وقد تم خلال الزيارة توقيع إعلان مشترك لإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين.

وكانت الخطوة التالية لتطبيق هذا الاتفاق هي افتتاح سفارة خادم الحرمين الشريفين في عشق آباد في مايو ١٩٩٧م وكانت أول تمثيل دبلوماسي عربي في تركمانستان. وقد ازدهرت علاقات التعاون والشراكة بين البلدين بفضل علاقتهما الراسخة المتينة.

وتوَّجت هذه العلاقات بزيارة رسمية قام بها الرئيس قربان قولي بيردي محمدوف للمملكة خلال الفترة من ١٢ إلى ١٦ أبريل ٢٠٠٧م خلالها توقيع اتفاقية عامة للتعاون بين البلدين في كافة المجالات.

وناقش خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وضيغه الوضع الراهن وسبل تعميق التعاون بين البلدين في شتى المجالات. مشيراً إلى المستوى المرتفع الذي تحقق في

مدى السنوات الماضية في التعاون الاقتصادي، وقد أعرب الطرفان عن رغبتهما في تطوير التعاون في المجال الإنساني اعترافاً بالخدمات البارزة في تعزيز وتطوير التعاون بين تركمانستان والمملكة العربية السعودية. الملك قدم لرئيس تركمانستان أعلى جائزة في بلاده - وسام الملك عبدالعزيز بن عبد الرحمن آل سعود -.

وخلال هذه الزيارة تم الاتفاق على إقامة سفارة لتركمانستان في المملكة والتي باشرت مهامها في مايو ٢٠٠٨م والتي كانت عاملاً لتعزيز علاقات فعالة بين السعودية وتركمانستان في مختلف المجالات، كما ازداد عدد الزيارات المتبادلة بين تركمانستان والسعودية في المجالات التجارية والاقتصادية والإنسانية على أعلى مستوى. وقد كان لزيارة رئيس شركة «بتروسعودي إنترناشيونال» السعودية إلى تركمانستان خلال الزيارة أن بدأت محادثات بناءة بشأن الاستثمار في قطاعات النفط والغاز في تركمانستان.

وفي مايو ٢٠٠٩م قام وفد تركماني برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء في تركمانستان بزيارة إلى المملكة العربية السعودية تم خلالها التعرف على الأعمال في مصنع أسمنت اليمامة وشركة المراعي وجررت محادثات متفردة.

بالإضافة إلى ذلك هذا العام كانت هناك زيارة لممثلين من وزارة الصحة والتعليم والثقافة والعلوم في تركمانستان للمملكة العربية السعودية.

أيضاً قام وفد من رجال الأعمال السعوديين برئاسة السيد عبدالرحمن الجريسي نائب رئيس مجلس الغرف التجارية في المملكة العربية السعودية بزيارة إلى تركمانستان. وخلال الزيارة تم اللقاء مع فخامة رئيس تركمانستان، وعقدوا اجتماعات مع حكومة تركمانستان في الوزارات والإدارات المختصة، وتمت مناقشة قضايا التعاون الثنائي، وخلال الزيارة تم التوقيع على اتفاق تعاون بين غرف التجارة في البلدين.

واحدة من الأحداث المهمة في تعزيز العلاقات الثقافية بين البلدين كانت عقد أيام الثقافة التركمانية في المملكة العربية السعودية ما بين ٢١ إلى ٢٨ مايو ٢٠٠٩م في مدينتي الرياض وجدة شارك فيها فنانون الأداء من الأغاني الشعبية والموسيقية وفرق الرقص والفنانون والسينمائيون والفنانون المسرحيون، وممثلو وسائل الإعلام.

وأود في هذه السانحة التأكيد على عناق علاقات التعاون والصداقة بين بلدينا لمصلحة شعبينا تحت القادتين الرشيدتين لبلدينا. وأود كذلك التعبير عن أمنياتي بالسلام والرخاء والرفاهية لشعب المملكة الشقيق.

* سفير جمهورية تركمانستان لدى المملكة العربية السعودية